اللجنة الحكومية بقي قائماً. وقد اقترحوا خطة، لاقت تأييداً من جانب اكثرية اعضاء الحكومة فيما بعد، ترتكز على تخصيص مليارى شيكل لدعم المنتجات والخدمات الضرورية مثل الوقود والكهرباء والمياه والمنتجات الغذائية الاساسية والمواصلات العامة ورسوم صندوق المرضى والضرائب البلدية، ومنع ارتفاع اسعارها أكثر من ٤٪ شهرياً، ابتداءً من نيسان (ابريل) ١٩٨١، ثم العمل على تجميد اسعارها بصورة كاملة حتى ذلك التاريخ. واقترحوا كذلك على الهستدروت التنازل عن جزء من زيادات الاجور في السنة المقبلة، مقابل تعديل نقاط الاعفاء في ضريبة الدخل، وتعديل مخصصات الاولاد اربع مرات في السنة بدلاً من مرتين، كما هو الوضع الآن[٢٤]. كذلك تضمنت اقتراحاتهم عدم فرض ضرائب جديدة، سواء كانت مباشرة أم غير مباشرة، خصوصاً على التجارة في البورصة «على اعتبار انها تشكل عامل امتصاص لمليارات الشيكلات، مما يؤدي إلى خفض معدلات التضخم»[٢٥].

ويلاحظ ان أهم ما يميّز هذه الخطة هو العودة إلى سياسة الدعم من اجل كبح ارتفاع الاسعار وخفض معدلات التضخم المالي شهرياً، أي بدء التخلي عن المبدأ الاساسي في سياسة الاقتصاد الحر، الذي نصّ على الغاء الدعم انطلاقاً من سياسة عدم التدخل في النشاط الاقتصادي. ويبدو ان هنالك سببين اساسيين دفعا اعضاء اللجنة الوزارية للشؤون الاقتصادية، لاقتراح خطة كهذه: الأول منهما هو التسليم بفشل سياسة الاقتصاد الحر عقيدة وأسلوباً، منذ بداية تطبيقها في فترة ارليخ وحتى الآن، اذ ان هذه السياسة «كان يجب ان يرافقها تقليص كبير في تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي، خصوصاً في مجال الخدمات الاجتماعية، سوية مع شد الحزام [في الميزانيات العامة]. الا ان سياسة الاقتصاد الحر والتعليم الثانوي المجاني [مثلاً] لا يمكن ان يلتقيا، والنتيجة الفورية زيادة الضغط على صعيد التضخم المالي السريع، ومن بعد يذكر، اليوم، برامج ليكود وداش، في آن واحد، التي وعدت بتخفيض معدلات التضخم السنوية، بحيث لا تتجاوز الخمسة عشر بالمئة؟»[٢٦]. والسبب الثاني يعود إلى كون هذه السنة سنة انتخابية، وكسب اصوات الناخبين امر تفرضه المصلحة، خصوصاً اذا كان هؤلاء من الطبقات التي تتأثر تأثراً مباشراً بسياسة الدعم والميزانيات الاجتماعية. لذلك يمكن تسمية سياسة الحكومة الاقتصادية حتى موعد اجراء الانتخابات، في اواخر حزيران (يونيو) المقبل، سياسة اقتصادية انتخابية، اذ انه «بعد ثلاث سنوات ونصف السنة، من اجراء التجارب الفاشلة حول معالجة المشكلات الاقتصادية في اسرائيل، يتخلى وزراء ليكود عن مبادىء الانقلاب الاقتصادي، مبدين استعدادهم للعودة إلى اتباع اسلوب الدعم، كمحاولة اخيرة لخفض معدلات التضخم المالي واستمالة جمهور الناخبين... ويزداد الانطباع [من خلال المناقشات الاقتصادية داخل الحكومة] بأن الاهتمام، لدى اعضائها، ينصب على النصف الأول من السنة المالية، لذلك فهم على استعداد لاعادة دعم الوقود والمنتجات الاستهلاكية الاساسية، تاركين مسألة الاهتمام بتغطية نفقات هذا الدعم للحكومة المقبلة...»[٢٧]. ومهما يكن، فإنه يبدو ان قرار الحكومة حول التوقف عن سياسة المبادرة إلى رفع الاسعار، عن طريق الغاء الدعم، وهي السياسة التي اتبعتها منذ توليها